اللجنة اطمأنت إلى منظومة مراقبة الإشعاعات في الحرس الوطني

«شؤون البيئة»: توافق بشأن بدل الأعمال الشاقة لموظفي محطات الطاقة في «الكهرباء»

المطر: تعزيز الرصد من جميع الجهات بسبب الخطر الدائم من الأنشطة النووية الموجودة في المنطقة

جانب من اجتماع لجنة شؤون البيئة

استكملت لجنة شؤون البيئة في اجتماعها أمس مناقشة تكليفي المجلس بشأن تلوث الهواء والتربة والمياه مع الجهات الحكومية كافة ذات الصلة، وحقوق العاملين في وزارة الكهرباء والماء العاملين في محطات الطاقة.

وأوضح رئيس اللجنة النائب د. حمد المطر في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة أن اللجنة اطمأنت خلال اجتماعها الثامن أمس فيما يتعلق بموضوع التلوث إلى حجم الاستعدادات والكفاءة الموجودة لدى الحرس الوطني وامتلاكهم منظومة متكاملة ذات كفاءة لرصد وقياس الإشعاع النووي.

وقال إن اللجنة أكدت الحاجة إلى تعزيز الرصد والاستعداد من قبل جميع الجهات المعنية بسبب الخطر الدائم من الأنشطة النووية الموجودة في المنطقة وتأثر الكويت من الإشعاعات الناجمة منها.

وذكر المطر إنه تقدم في الجلسة السرية باقتراح بقانون بإنشاء هيئة مكافحة وتدخل سريع في مواجهة الازمات الصحية والتسريبات الاشعاعية والنووية، مشددا على أنه "آن الأوان أن يكون لدى الكويت هيئة لإدارة الأزمات والمشاكل والتلوث الإشعاعي".

من جانب آخر بين المطر أن اللجنة بحثت ما يتعلق بـ9 آلاف موظف في وزارة الكهرباء ممن يعملون في محطات الطاقة ويمارسون أعمالا شاقة وذلك بحضور وزير الكهرباء والماء ووكلاء الوزارة ونقابة الموظفين.

وقال المطر "هناك توافق بين النقابة والوزير وقيادات في الوزارة باستحقاق مطالب هؤلاء الموظفين، والمساواة مع زملائهم في القطاع النفطي وإن من يمارس تلك الأعمال الشاقة يكون سن التقاعد له 20 سنة خدمة".

وأضاف إن التوافق موجود وإن اللجنة ستعقد اجتماعا يوم الأحد المقبل مع الجهات ذات الصلة مثل ديوان الخدمة وتجمع العاملين ونقابة الصحة المهنية والتأمينات والكهرباء لتحديد المسؤولية وإنهاء مشكلة موظفي وزارة الكهرباء في محطات الطاقة.

وأوضح المطر في هذا الصدد أن هناك تباينا في البدلات حيث يحصل الموظفون في محطة الشعيبة على بدلات وفي المقابل الموظفون في محطة الصبية والتي لديها الأعمال ذاتها لا يحصلون على بدلات الأعمال الشاقة وهم يتعرضون للمشاكل ذاتها وللمخاطر البيئية نفسها.

وأشار إلى أن هناك ترسبات وتلوثا يتعرضون له على المدى القصير لاسيما أن الغلايات والوقود المستخدم يتسبب في الكثير من المشاكل الصحية، مؤكدا استمرار لجنة شؤون البيئة في سعيها لإقرار حقوق الموظفين في جميع القطاعات الحكومية لاسيما الجهات المتعلقة بالبيئة.

تقدمت باقتراح بقانون بإنشاء هيئة مكافحة وتدخل سريع في مواجهة الأزمات الصحية

أكد أن قناعته تشكلت بعد الاستماع إلى مرافعة المستجوبين وردود رئيس الوزراء

الشاهين: أؤيد «عدم التعاون» ويجب عدم ربطه بصرف منحة المتقاعدين

الشاهين خلال استقباله أصحاب مبادرة الاقتصاد الأخضر

أكد النائب أسامة الشاهين أن استجواب رئيس الوزراء مستحق ونحن كما أعلنا نؤيد كتاب عدم التعاون الذي اعلن عنه في جلسة استجواب الشيخ صباح الخالد وقناعتنا تشكلت بعد الاستماع إلى مرافعة المستجوبين وردود رئيس الوزراء وعلاوة على ذلك نحن لدينا وقائع تدعم ذهابنا إلى عدم التعاون.

وأوضح الشاهين هناك تحليل متداول يذكر فيه أحدهم أن عدد مؤيدي عدم التعاون 22 فقط، مؤكدا أن هذا الفيديو تم تصويره قبل بلوغ العدد 26 نائبا يؤيدون عدم التعاون مع رئيس الوزراء.

وقال الشاهين «يجب عدم ربط عدم التعاون بصرف المنحة للمتقاعدين لأن الأمر حسم وتم التوافق في اجتماع اللجنة المشتركة الخميس الماضي على منحة 3 آلاف دينار وزيادة سنوية بقيمة 20 دينار مع عدم اغفال زيادة هذه السنة وهي 30 دينار، بالإضافة إلى دعم الخزانة العامة للدولة لمؤسسة التأمينات الاجتماعية وهذا شق حكومي حكومي».

من جهة أخرى استقبل مراقب مجلس الأمة النائب أسامة الشاهين في مكتبه بمجلس الأمة أمس كلا من الأستاذ المشارك بقسم العلوم في الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب الدكتور قيس مجيد والأستاذ بالقسم ذاته والخبير البيئي المعتمد الدكتور محمد الصائغ.

وأوضح بيان صادر عن مكتب النائب الشاهين أن الخبيرين الزائرين قدما حزمة من الاقتراحات العلمية والعملية المندرجة تحت عنوان "الاستدامة البيئية" و"الاقتصاد الأخضر"، تهدف إلى تحقيق وخلق فرص وظيفية جديدة وتعزيز كفاءة استخدام الموارد كما تهدف إلى مكافحة عوامل تغيير المناخ وتساهم في تحسين صحة الإنسان والبيئة.

وأوضح البيان أن الشاهين أشاد بجهود الخبيرين ووصف مبادرتهما حول "الاقتصاد الأخضر" و"الاستدامة البيئية" في الكويت، كما أكد دعمه وتبنيه للمبادرة واقتراحات الخبيرين البناءة ووعد بتذليل العقبات كافة أمامهما، وأمام شباب الديرة المبدعين في مختلف الميادين.

وأعرب الشاهين في نهاية اللقاء عن اعتزامه تبني عدد من مكونات المبادرة، ومتابعة وتوجيه المسؤولين التنفيذيين والجهات العامة المعنية للأخذ بالمبادرة والمفاهيم الواردة فيها.

استفسر منه عن اتفاقية حقل الدرة الموقعة بين الكويت والسعودية

الملا لمحمد الفارس: ما كلفة إنتاج برميل النفط الذي تستخرجه البلاد حاليا؟

بدر الملا

وجه النائب د. بدر الملا سؤالين إلى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير النفط وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء د. محمد الفارس، نصا على ما يلي:

السؤال الأول

يرجى تزويدنا وإفادتنا بالآتي:

1- ما تكلفة إنتاج برميل النفط الكويتي حاليا (نفط التصدير والنفط الثقيل ونفط المنطقة المقسومة)، يرجى تزويدنا برسم بياني يبين تطور زيادة تكلفة إنتاج البرميل على مدى آخر 15 سنة.

2- هل تدخل عناصر تكلفة العمالة المباشرة، تكلفة العمالة المساندة، تكلفة الخدمات كالصيانة بأنواعها، تكلفة الخدمات الاستشارية الفنية، تكلفة عمالة المقاول المعنية بتشغيل المنشآت، تكلفة الإهلاك في تكلفة إنتاج البرميل في حالة الإجابة الإيجاب، يرجى تزويدنا برسم بياني يبين ارتفاع كل من هذه المكونات على مدى 15 سنة.

3- ما أسباب الاستعانة بعمالة المقاول لتشغيل منشآت الشركة لإنتاج النفط بخاصة النفط الثقيل؟

4- ما الإجراءات التي اتخذتها الشركة للتقليل من تكلفة انتاج النفط؟ وما نتاج هذه الإجراءات لتقليل تكلفة كل مكون أعلاه، أرجو تزويدنا برسم بياني يبين ذلك.

5- ما الرقم المستهدف من قبل الشركة لتكلفة إنتاج برميل النفط والجدول الزمني للوصول إلى هذا الهدف؟

السؤال الثاني

تداولت وسائل الإعلام وجود اتفاق بين دولة الكويت والمملكة العربية السعودية بشأن تطوير وتشغيل حقل الدرة كما تداولت وسائل الإعلام وجود اعتراض من جمهورية إيران الإسلامية على هذا الاتفاق، لذا يرجى تزويدنا وإفادتنا بالآتي:

1- طبيعة الاتفاق بين دولة الكويت والمملكة العربية السعودية؟ وهل يستلزم الأمر عرض الاتفاقية على مجلس الأمة لإصدار قانون بها كما حصل مع اتفاقية المنطقة المقسومة؟

2- كم تبلغ نسبة دولة الكويت في إنتاجية حقل الدرة بموجب الاتفاق المذكور؟

3- ما الحجج القانونية التي تحفظ حق دولة الكويت تجاه الإدعاءات من الجانب الإيراني؟

4- متى تاريخ الإنتاج المتوقع من حقل الدرة؟

العارضي للشريعان: كم عدد المشاريع الصغيرة المتعثرة ونسبتها بالمقارنة مع الناجحة؟

مساعد العارضي

وجه النائب مساعد العارضي سؤالا إلى وزير التجارة والصناعة فهد الشريعان، عن عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة الممولة من الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

ونص السؤال على ما يلي: نظرا لأهمية الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة المنشأ من أجل دعم الشباب وأثره على الاقتصاد الوطني، يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1- كم عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة الممولة من الصندوق؟ مع بيان اسم المبادر، وكل نشاط على حدة، مع إضافة مبلغ التمويل لكل مشروع من تاريخ 1/1/2016 حتى تاريخ ورود هذا السؤال.

أ- كم عدد المشاريع المتعثرة ونسبتها بالمقارنة مع المشاريع الناجحة؟

ب- هل عُين كويتيون في المشاريع الصغيرة والمتوسطة المدعومة من الصندوق؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بعدد الكويتيين لكل مشروع على حدة.

2- هل توجد مكاتب استشارات اقتصادية معتمدة لدى الصندوق؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بكشف بأسماء المكاتب، وتاريخ اعتمادها، وعدد المشاريع المقدمة منها للصندوق باسم المبادرين.

3- ما الجهة المسؤولة عن فحص واعتماد دراسات الجدوى المقدمة لكم من المبادرين؟

أ- ما المستند القانوني الذي سمح للصندوق بتكليف البنوك بالتدقيق واعتماد دراسات المبادرين؟

ب- كم قيمة تدقيق وفحص دراسة الجدوى المقدم من المبادر والتي يدفعها الصندوق للبنوك؟

ت- كم عدد دراسات جدوى المشاريع التي قدمت للصندوق ورفضتها البنوك المسؤولة عن تقييم الدراسة؟ يرجى موافاتي بصورة ضوئية من كل قرار رُفض من تاريخ 1/1/2016 حتى تاريخ ورود هذا السؤال، مع تبيان أسباب الرفض لكل دراسة على حدة.

4- كم عدد المشاريع الصناعية الممولة من الصندوق؟

أ- يرجى تزويدي بكشف يوضح عدد المشاريع ونوعها وقيمة كل مشروع على حدة، مع بيان اسم المبادر وقيمة الدعم المقدم من قبلكم من 1/1/2016 حتى تاريخ ورود هذا السؤال.

ب- كم عدد الكويتيين الذين عُينوا في هذه المصانع؟

ت- اسم كل مصنع مع بيان عدد الموظفين الكويتيين لكل منشأة صناعية على حدة.

ث- عدد الطلبة الكويتيين الذين دُربوا في هذه المصانع.

ج- عدد الأراضي الصناعية الممنوحة من الصندوق للمبادرين.

ح- كشف باسم ونوعية الأنشطة التي مُنحت أرض صناعية من 1/1/2016 حتى تاريخ ورود هذا السؤال.

عبدالكريم الكندري يسأل المضف عن عدد الشهادات التي تمت معادلتها والأخرى المرفوضة من الوزارة

عبدالكريم الكندري

وجه النائب د. عبدالكريم الكندري سؤالا إلى وزير التربية وزير التعليم العالي والبحث العلمي د. علي المضف، عن عدد الشهادات التي تمت معادلتها والتي تم رفض معادلتها من الوزارة.

ونص السؤال على ما يلي:

يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 - صورة ضوئية من القرار الوزاري رقم 44 الصادرة في تاريخ 2015/3/3، وما يُثبت نشره في الجريدة الرسمية أو الموقع الرسمي للوزارة مع تاريخ النشر -إن وجد-، وإن لم يُنشر القرار 44 فما أسباب عدم النشر وأثره القانوني في تطبيق القرار والشهادات المعادلة استنادا إليه؟ وهل طبق في معادلات بعض الشهادات؟

2 - عدد الشهادات التي استندت إلى القرار السابق "44 الصادر في تاريخ 2015/3/3" في معادلتها منذ تاريخ صدوره إلى تاريخ إلغائه بالقرار الوزاري رقم 126 الصادر في 2017/7/2 "مع صورة ضوئية من الشهادات مع إخفاء أسماء الأشخاص".

3 - عدد الشهادات التي قُدمت ورفض معادلتها معللة السبب بالقرار رقم 206 الصادر في 2007/10/22 والواقع بداية بدراستهم في تاريخ 2015/3/3 حتى تاريخ 2017/7/2 "مع صورة ضوئية من طلبات المعادلات والقرار الإداري الرافض للمعادلة لكل شهادة أو الردود بالرفض مع إخفاء أسماء الأشخاص"، مع بيان أسباب رفض المعادلات.

4 - عدد الشهادات التي رفض معادلتها بالعموم من تاريخ 2017/10/22 حتى تاريخ 2017/7/2، مع صورة ضوئية من الشهادات، والقرار الإداري لكل شهادة "مع إخفاء أسماء الأشخاص".

5 - هل طُبق القرار رقم 206 الصادر في تاريخ 2007/10/22 في الفترة من 2015/3/3 حتى تاريخ 2017/7/2 ومدى مشروعية تطبيقه في هذا الوقت "وقت إلغائه"؟ وهل استند إليه في أي قضايا رُفعت أمام المحاكم الكويتية في هذه الفترة؟

6 - صورة ضوئية من القرار رقم 9 الصادر في تاريخ 2 يونيو 2013، وتبيان المصدر له والموقع على ما فيه وصفته القانونية في التوقيع والإصدار، وإرفاق صورة ضوئية من تفويض الوزير في وقته له بالتوقيع، أو أي ما يدل على حقه في إصدار مثل ذلك القرار، وهل هو قرار أكاديمي أو إداري أو وزاري في الرد، وهل راجعتم الوزير آنذاك في إصداره أو جهة غير الجهة الموصية والموقع على ما فيه أم أن القرار كان فرديا؟ وما مدى مشروعية القرار واستيفائه لجميع الأركان القانونية الصحيحة في إسناده القانوني واتباع اللوائح في إصداره من اجتماع لجان وغيره؟

7 - صورة ضوئية من القرار الوزاري رقم 271 الصادر في تاريخ 3 أكتوبر 2012.

8 - هل النظام المستخدم لحفظ الشهادات المعادلة يدوي أم إلكتروني؟ وما تاريخ التحول من الأرشفة اليدوية إلى الالكترونية -إن وُجد-؟